

الحرب بالقانون في النزاع الروسي أوكراني Lawfare in the Russian-Ukrainian Conflict

Soumia Chakri

Mohamed Lamine Debaghin

University, Setif 2, Algeria.

soumayachakri@ymail.com

سمية شاكري

جامعة محمد لمين دباغين سطيف -2-

الجزائر.

soumayachakri@ymail.com

تاريخ القبول: 2024/01/01

تاريخ الاستلام: 2023/06/02

ABSTRACT:

ملخص باللغة العربية:

The article purports to discuss a new type of war, which is warfare. It is a war in which law is used as a weapon to overthrow the enemy and achieve military goals.

يهدف المقال لدراسة نوع مستجد من الحروب وهو الحرب بالقانون؛ والتي يقصد بها تلك الحروب التي تستخدم فيها الدول القانون كسلاح للإطاحة بالعدو ولتحقيق الأهداف العسكرية.

Where this article deals with the case of the Russian-Ukrainian conflict, in which the Ukrainian government for the first time openly applied war by law through legal and judicial mechanisms, due to its inability to keep up with the Russian Federation militarily.

يدرس المقال حالة النزاع الروسي الأوكراني الذي طبقت فيه لأول مرة الحكومة الأوكرانية علناً الحرب بالقانون من خلال آليات قانونية وأخرى قضائية، وذلك بسبب عدم قدرتها على مجاراة الاتحاد الروسي عسكرياً.

Keywords: Lawfare ; The Russian-Ukrainian conflict ; achieve the military objective.

كلمات مفتاحية: الحرب بالقانون؛ النزاع الروسي أوكراني؛ تحقيق الهدف العسكري.

مقدمة:

يعود أصل الحرب بالقانون إلى الفقيه والمحلل الاستراتيجي العسكري الصيني " Sun Tzu " حيث ذكر في كتابه فن الحرب:

« Hence to fight and conquer in all your battles is not supreme excellence; supreme excellence consists in breaking the enemy's resistance without fighting. »¹

أكد في كتابه أن الانتصار والفوز في كل المعارك ليس هو التميز الأعلى والأسمى، فالتميز الأسمى هو كسر مقاومة ومواجهة العدو دون قتاله.

تضمنت العقيدة العسكرية للصين - منذ عام 1963 على الأقل - الحرب بالقانون المصممة لاستبدال أو لاستكمال الأنشطة العسكرية التقليدية، وتجدر الإشارة أن جيش التحرير الشعبي الصيني نشر المبادئ التوجيهية الرسمية بشأن الحروب، كما نشرت الكيانات الحكومية الصينية أيضاً العديد من النصوص الحديثة وكلها تؤكد على أن الحرب القانونية أمر بالغ الأهمية لتعزيز المصالح الصينية في أوقات السلم والحرب².

في عام 2001، جادل الكولونيل " Charlie Dunlap " بأن الحرب القانونية ستصبح جزءاً من الحرب الحديثة وشرح المصطلح وقدمه إلى الأكاديمية القانونية الأمريكية³، وفي 2009 قدم ورقته البحثية بعنوان " Lawfare: A Decisive Element of 21st-Century Conflicts? "، معرّفاً الحرب بالقانون بأنها طريقة الحرب التي يستخدم فيها القانون كوسيلة لتحقيق هدف عسكري "، ثم وسع تعريفه في

1 Sun Tzu, The art of war, **Allandale Online Publishing**, England, 2000, P.8.
Available at :
https://sites.ualberta.ca/~enoch/Readings/The_Art_Of_War.pdf

2 Goldenziel, Jill I., Law as a Battlefield: The U.S., China, and Global Escalation of Lawfare (January 25, 2020). 106 Cornell Law Review 1085, Available at :
SSRN: <https://ssrn.com/abstract=3525442> or <http://dx.doi.org/10.2139/ssrn.3525442>

3 Jill I. Goldenziel, "An Alternative to Zombiing: Lawfare Between Russian and Ukraine and the Future of International Law"; CORNELL LAW REVIEW ONLINE, Volume 108, P.2

مقال نشر سنة 2017 في مجلة *Military Review* ليشمل "استخدام القانون كشكل من أشكال الحرب غير المتكافئة"¹.

وبعد عشرين عاما من استحداث المصطلح من طرف " Charlie Dunlap " تم استخدامه من طرف " Jill Goldenziel " الذي أدرك أن الحرب القانونية قد ازدادت من حيث التعقيد والتكرار، معرّفاً الحرب القانونية على أنها: "الاستخدام الهادف للقانون ضد خصم معين، بهدف تحقيق هدف استراتيجي أو تشغيلي أو تكتيكي معين أو إضعاف شرعية الأهداف الإستراتيجية أو العملياتية أو التكتيكية الخاصة للخصم، أو لتعزيز شرعية الفرد أو الدولة. كما حدد " Jill Goldenziel " خمسة أنواع من الحرب القانونية والتي تنطوي على استغلال ساحة المعركة من خلال التزام الخصم بالقانون².

تستخدم الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية الحرب القانونية داخل النزاع المسلح وخارجه لتعزيز مصالحها الوطنية، حيث تعتبر الصين من أكثر الممارسين تقدما في العالم في مجال الحرب بالقانون. كما أن الناتو وإسرائيل ودول أخرى لديها موظفين دائمين مكرسين للحرب القانونية، وتعتبر المملكة المتحدة الحرب بالقانون جزءاً مهماً من تخطيطها العسكري.

على الرغم من أن الحرب القانونية في تطور مستمر، إلا أنها لم تكن سمة رئيسية للنزاع المسلح بين الدول إلى غاية الحرب الروسية الأوكرانية. حيث لم تتباهى أي دولة قبل أوكرانيا علناً بـ "مشروع قانون الحرب".

تعلن أوكرانيا اليوم بكل فخر عن مشروع *Lawfare* الخاص بها على موقع إلكتروني حكومي، متاح باللغتين الإنجليزية والأوكرانية، لتعزيز شرعيتها وحشد الدعم الدولي، حيث يوضح الموقع أن الحرب المختلطة لا تتعلق كثيراً بالأعمال

1 Mark Voyger, *Waging lawfare Russia's Weaponization of International, Domestic Law Baltic Defence Colleg*,P.33. available in the site web: https://www.marshallcenter.org/sites/default/files/files/2020-09/pC_V10N1_en_Voyger.pdf

2 Jill I. Goldenziel, "An Alternative to Zombieing: Lawfare Between Russian and Ukraine and the Future of International Law",*CORNELL LAW REVIEW ONLINE*,Volume 108, P.2

العدائية المفتوحة، بل تتعلق بالاقتصاد، الدعاية، الرشوة، التهريب والقانون في الوقت نفسه والذي تعتبره أحد المجالات الرئيسية للنزاع الروسي الأوكراني¹.

صرحت الحكومة الأوكرانية من خلال وزارة العدل بشأن استراتيجيتها الخاصة بالحرب القانونية، وذهبت إلى حد نشر موقع إعلامي على الإنترنت يبيث "مشروع الحرب القانونية" ضد روسيا. حيث يوضح الموقع الإلكتروني أن الحكومة الأوكرانية تخطط لمواجهة قانونية شرسة وشاملة ضد روسيا، مبررة هذه الحرب في التفاوت الملحوظ في الوزن مع العدو، فأسلحتها لا تقارن مع أسلحة الإتحاد الروسي، لذا فلزاما عليها اللجوء إلى القانون الدولي والقضاء الدولي من خلال ما أسمته "الحرب القانونية" الممنهجة بشكل استراتيجي مدروس، شامل ومنسق بالاستعانة بالمستشارين القانونيين الوطنيين وحتى الأجانب البارزين من أجل تطوير استراتيجية المواجهة القانونية.²

تمثل استراتيجية الحرب القانونية هذه سلاحا قانونيا جديدا وفريدا يستخدم كبديل للوسائل العسكرية التقليدية في متابعة أهداف أوكرانيا العملياتية ضد روسيا.³ ومن منا تطرح إشكالية رئيسة كيف استخدمت أوكرانيا الحرب بالقانون في النزاع الروسي الأوكراني؟

ستتم الإجابة على الإشكالية باستخدام المنهج الوصفي التحليلي من خلال وصف الوقائع وتحليل قرارات المنظمات الدولية وتحليل النصوص القانونية، قرارات وآراء المحاكم الدولية والإقليمية والداخلية وهذا ضمن خطة ثلاثية يعرض المبحث الأول فيها الوسائل القانونية للحرب بالقانون في النزاع الروسي اوكراني، بينما

1 Jill I. Goldenziel, "An Alternative to Zombieing: Lawfare Between Russian and Ukraine and the Future of International Law", Op.Cit.P.6

2 انظر موقع الحرب بالقانون الأوكراني، متاح باللغة الأوكرانية واللغة الإنجليزية:

<https://lawfare.gov.ua>

3 Eric Chang, Lawfare in Ukraine: Weaponizing International Investment Law and the Law of Armed Conflict Against Russia's Invasion, Institute for National Strategic Studies, Strategic Perspectives, No. 39, National Defense University Press, Washington, August 2022, P.11

يدرس المبحث الثاني الوسائل القضائية للحرب بالقانون في النزاع الروسي اوكراني.

المبحث الأول: الوسائل القانونية للحرب بالقانون في النزاع الروسي أوكراني.

توفر الحرب القانونية مزايا عديدة لأطراف النزاع، فرغم كون المصطلح أقل شهرة من نظرائه في مجالات الرقمنة (حرب المعلومات، الحروب السيبرانية)، إلا إنه أكثر نجاحا من خلال استغلاله لثغرات الأنظمة القانونية الدولية، كما يستخدم المفاوضات الدبلوماسية كنتكتيك تأخير وكسب الوقت، كما يمكن أن يخلق معارضة وارتباك بين الحلفاء من خلال استغلال الغموض القانوني، وغيرها من الاستراتيجيات والتخطيطات في هذه الحرب هذا من جهة، من جهة أخرى فيجب التأكيد أن الفائدة الأساسية لتتبع وتحليل المناورات القانونية للعدو هي أن أعمال الحرب القانونية، بشكل افتراضي، لا يمكن أن تظل سرية تماما. يقصد بها أولاً وقبل كل شيء تبرير تصرفات الأطراف قانونيا على الساحة الدولية، وبالتالي يتم توظيفها علانية إما كمطالبات قانونية للدولة، كقانون جديد صادر عن البرلمان، كمرسوم صادر عن رئاسة الدولة، أو كطلب نشر القوات وافق عليه مجلس الشيوخ، أو البرلمان أو غيره.¹

وضعت الحكومة الاوكرانية استراتيجية شاملة للحرب القانونية حيث استخدمت مختلف فروع القانون في ذلك، فقدمت طلبا أمام منظمة حظر الأسلحة الكيميائية بتاريخ 14 مارس 2023 والذي تم مناقشته في الاجتماع رقم 102 للمجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية واتهمت فيه روسيا شنّها منذ 24 فبراير 2022 حرباً عدوانية غير مبررة وغير مبررة ضد أوكرانيا دولة وشعباً. بذريعة ما يسمى بـ "العملية العسكرية الخاصة" مؤكدة أنها أكبر حرب تقليدية تحدث على الأراضي الأوروبية منذ الحرب العالمية الثانية، تنتهك قواعد الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحظر الأسلحة، كما بدأت بمحاكمة الجنود الروس في المحاكم الأوكرانية منذ ماي 2022، وفقا لقانون العقوبات الأوكراني ومبدأ التكامل بين القانون الداخلي والدولي، وغيره كثير من القوانين لايمكن حصره في مقال واحد لكن سيتم ذكر

1 Mark Voyger, Op. Cit. P.38

الاستراتيجية المتبعة في قانونين هما المعاهدات الثنائية للاستثمار في المطلب الأول والقانون الدولي لحقوق الإنسان في المطلب الثاني.

المطلب الأول: في إطار المعاهدات الثنائية للاستثمار (BIT) Bilateral Investment Treaty

تمثل استراتيجية الحرب القانونية سلاحاً قانونياً جديداً وفريداً يستخدم كبديل للوسائل العسكرية التقليدية في متابعة أهداف أوكرانيا العملياتية ضد روسيا. وبالتالي، فإن الحرب القانونية في أوكرانيا شجعت ونسقت رفع دعاوى المستثمرين الأوكرانيين ضد روسيا وفقاً لمعاهدة الاستثمار الثنائي bilateral investment treaty (BIT) بين روسيا وأوكرانيا،¹ كجزء لا يتجزأ ضمن استراتيجية شاملة للحرب القانونية الأوكرانية ضد روسيا، لتتمكن من تضخيم أي عقوبات تفرضها الولايات المتحدة وحلفاؤها، ما يؤثر مادياً على تحليل التكلفة والعائد العسكري والجيوستراتيجي لروسيا.²

تعرف معاهدات الاستثمار الثنائية بأنها تلك الاتفاقيات الدولية التي يتم التفاوض عليها بين دولتين ذاتي سيادة لتشجيع تدفقات الاستثمار الأجنبي بين الطرفين. ولهذه الغاية، تمنح اتفاقيات الاستثمار الثنائية ضمانات وحماية متبادلة للمستثمرين من كل دولة تستثمر في أراضي الدولة الأخرى، حيث تُعرف الدولة التي ترحب بالمستثمر الأجنبي باسم "الدولة المضيفة". وهكذا فإن الحماية الموضوعية في معاهدات الاستثمار الثنائية تلزم الدول المضيفة بمستوى معين من السلوك والحماية تجاه المستثمرين الأجانب الذين يستثمرون في أراضيها.³

1 Russian Federation- Ukraine BIT (1998) available at : <https://investmentpolicy.unctad.org/international-investment-agreements/treaties/bit/2859/russian-federation---ukraine-bit-1998->

2 Eric Chang, Op.Cit.P.15

3 يوجد اليوم أكثر من 3300 اتفاقية استثمار ثنائية سارية على مستوى العالم، مما يؤدي إلى إنشاء شبكة واسعة ومتداخلة من معاهدات الاستثمار بين مئات الدول. تشكل معاهدات الاستثمار الثنائية هذه العمود الفقري لقانون الاستثمار الدولي الحديث، لمزيد من المعلومات انظر الموقع: <https://investmentpolicy.unctad.org/international-investment-agreements>

تحتوي معاهدات الاستثمار الثنائية على العديد من البنود التي تقر الحماية الموضوعية المحددة للمستثمرين، نذكر منها: الحماية من المصادرة التعسفية للدولة المضيفة للاستثمارات دون تعويض المستثمر، ضمان المعاملة العادلة والمنصفة *Fair and Equitable Treatment (FET)* - والتي تنص على الحد الأدنى من معايير السلوك من قبل الدول المضيفة تجاه المستثمرين الأجانب-، بالإضافة إلى ضمان الحماية والأمن الكاملين *full protection and security (FPS)* ، الذي يلزم الدول المضيفة بمنح معاملة غير تمييزية، ولا سيما حماية الاستثمارات من أعمال العنف وتدخل الجماعات المسلحة.¹

يمكن القول إن الميزة الأكثر تميزاً لمعاهدات الاستثمار الثنائية هي تكامل نظام ISDS،² والذي ينشئ منتدى دولياً لتسوية المنازعات، كما يمنح المستثمرين الحق في رفع دعاوى تحكيم دولية مباشرة ضد الدول المضيفة، تمتاز أيضاً هيئات التحكيم الخاصة بمعاهدة الاستثمار بعدم التحيز وبالقدرة على التعافي المالي ضد الدول المضيفة، فضلاً عن كون مطالبات الاستثمار لا تقتصر على المطالبين من الشركات أو الأفراد ذوي الملاحة المالية العالية، حيث لا يضع تعريف الاستثمارات بموجب معاهدة الاستثمار الثنائية بين روسيا وأوكرانيا أي حد أدنى للمبلغ بالدولار الذي يمكن المطالبة به- من حيث المبدأ- قد يكون عدد لا يحصى من الشركات الأوكرانية ، من أكبر الشركات إلى أصغر المحلات التجارية ، مؤهلة لرفع دعاوى بموجب معاهدة استثمار ضد روسيا عن خسائر مختلفة ناجمة عن غزو روسيا واحتلالها.³ استقادت أوكرانيا كثيراً من هذه الميزات باعتبارها رداً قانونياً على تصرفات روسيا.

1 تجدر الإشارة أن العديد من معاهدات الاستثمار الثنائية تحوي بنود الدولة الأكثر رعاية (MFN) *most-favored nation*، والتي تتطلب من الدولة طرف في معاهدة الاستثمار أن تقدم للمستثمرين معاملة لا تقل تفضيلاً عن المعاملة التي توفرها للمستثمرين بموجب معاهدات الاستثمار الأخرى التي دخلت فيها. أنظر: *Eric Chang, Op.Cit.P.11*

2 *Investor-state dispute settlement* يقصد به تسوية المنازعات بين المستثمر والدولة

3 *Eric Chang, Op.Cit.P.13*

نظرا لأن روسيا وقعت معاهدات استثمار ثنائية مع أكثر من سبعين دولة أخرى، فإن المستثمرين الأجانب الموجودين في أوكرانيا والذين يحملون جنسية تلك الدول سيكونون مؤهلين أيضًا لرفع دعاوى ضد روسيا (على سبيل المثال يمكن للمستثمر الهولندي في أوكرانيا المحتلة تقديم مطالبة ضد روسيا بموجب اتفاقية الاستثمار الثنائية بين روسيا وهولندا)¹.

وعليه قدم المستثمرون الأوكرانيون إحدى عشرة دعوى تحكيم استثمارية ضد روسيا، قدمت منها أوكرانيا مذكرات تدعم المطالبين في ستة من قضايا التحكيم، تم بموجبها المطالبة بتعويض عن مصادرة روسيا غير القانونية للاستثمارات داخل شبه جزيرة القرم، بما في ذلك العمليات المصرفية، المطار، محطات الوقود، العقارات، ومحطات الطاقة الكهربائية وغيرها².

لكي يكون للمحاكم اختصاص بموجب معاهدة الاستثمار الثنائية، يجب أن تكون الممتلكات في الأراضي الروسية. ومع ذلك لم تستطع المحاكم الاعتراف بأن القرم جزء من روسيا³ وهو ما يتعارض مع مصالح أوكرانيا. لتتوصل في الأخير إلى إعطاء تفسير لوضع روسيا على شبه جزيرة القرم وفق قواعد القانون الدولي الإنساني بأنها دولة محتلة مستندين على "السيطرة الفعلية" لروسيا على شبه جزيرة القرم⁴.

حتى قبل غزو عام 2022، حملت هيئات التحكيم روسيا مسؤولية 8 مليارات دولار كتعويضات، مع مليارات أخرى معلقة، غير أن روسيا لم تشارك في عمليات التحكيم التسعة الأولى، لكنها قدمت رسائل إلى المحكمتين المتنازعتين في الاختصاص. اختارت روسيا منذ ذلك الحين المعارضة، في حين أن 8 مليارات دولار لم تمنع بوتين من غزو أوكرانيا، فمن المؤكد أن عقودًا من الدعاوى القضائية

1 Ibid.P.P.21

2 Jill I. Goldenziel, "An Alternative to Zombieing: Lawfare Between Russian and Ukraine and the Future of International Law", Op.Cit.P. 15

3 ليس للمحاكم التحكيم بين المستثمرين والدول الولاية القضائية لتكييف وضع دولة الاتحاد الروسي على أراضي شبه جزيرة القرم وتحديد ما إذا كان الاحتلال نفسه قانوني.

4 Jill I. Goldenziel, "An Alternative to Zombieing: Lawfare Between Russian and Ukraine and the Future of International Law", Op.Cit.P. 15

ستنشأ من الصراع الحالي. مئات المليارات من الدولارات كتعويضات يمكن أن تغير تحليل التكلفة والعائد للصراع وردع العدوان المستقبلي من قبل روسيا ودول أخرى¹. ستضع الحرب القانونية بين روسيا وأوكرانيا سوابق قانونية وتاريخية لاستخدام الحرب القانونية قبل وأثناء وبعد النزاع المسلح.

المطلب الثاني: في إطار القانون الدولي لحقوق الإنسان.

يدرك الاتحاد الروسي أهمية ترقية وحماية حقوق الإنسان داخلياً ودولياً ولهذا صادقت روسيا على العديد من الصكوك الدولية لاسيما الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهجين الدوليين واتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها، كما صدقت على اتفاقية حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية لمجلس أوروبا، وهو ما يجعلها ملزمة بأحكام المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان.

منذ بداية القصف الروسي على أوكرانيا شجعت الحكومة الأوكرانية شعبها على رفع شكاويهم أمام المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان كما سخرت لكل من يقدم شكاوى دعماً مالياً وقانونياً، ونتيجة لذلك تلقت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان عدداً من طلبات اتخاذ تدابير مؤقتة من أفراد ضد حكومة الاتحاد الروسي². في 28 فيفري 2022، تلقت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان طلباً من الحكومة الأوكرانية طلباً حول التدابير المؤقتة العاجلة إلى حكومة الاتحاد الروسي، بموجب المادة 39³ من لائحة المحكمة، فيما يتعلق "بالانتهاكات الجسيمة لحقوق

1 Jill I. Goldenziel, Op.Cit.P.10

2 European Court of Human Rights Press Release 073, Decision of the Court on Requests for Interim Measures in Individual Applications Concerning Russian Military Operations on Ukrainian Territory (Apr. 3, 2022), Available at :

3 Rule 39 (interim measures) of the Rules of Court reads as follow:

"1. The Chamber or, where appropriate, the President of the Section or a duty judge appointed pursuant to paragraph 4 of this Rule may, at the request of a party or of any other person concerned, or of their own motion, indicate to the parties any interim measure which they considers should be adopted in the interests of the parties or of the proper conduct of the proceedings.

الإنسان التي ترتكبها القوات الروسية في سياق العدوان العسكري على الأراضي السيادية لأوكرانيا"، وبالفعل رأت المحكمة أنه يثير خطراً حقيقياً ومستمراً بوقوع انتهاكات جسيمة لحقوق السكان المدنيين المنصوص عليها في الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان،¹ ولا سيما بموجب المادة 2 (الحق في الحياة)،² المادة 3 (حظر التعذيب والمعاملة أو العقوبة اللاإنسانية أو المهينة)³ والمادة 8 (الحق في احترام الحياة الخاصة والعائلية) من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان.⁴

2. Where it is considered appropriate, immediate notice of the measure adopted in a particular case may be given to the [Council of Europe] Committee of Ministers.

3. The Chamber or, where appropriate, the President of the Section or a duty judge appointed pursuant to paragraph 4 of this Rule may request information from the parties on any matter connected with the implementation of any interim measure indicated.

4. The President of the Court may appoint Vice-Presidents of Sections as duty judges to decide on requests for interim measures."

1 The European Court of Human Rights, Interim measures, February 2023, press unit. Available at :

https://www.echr.coe.int/Documents/FS_Interim_measures_ENG.pdf

2 Convention for the Protection of Human Rights and Fundamental Freedoms, Rome, 4.XI.1950

ARTICLE 2 Right to life 1. Everyone's right to life shall be protected by law. No one shall be deprived of his life intentionally save in the execution of a sentence of a court following his conviction of a crime for which this penalty is provided by law.

3 ARTICLE 3 of the Convention for the Protection of Human Rights and Fundamental Freedoms « Prohibition of torture No one shall be subjected to torture or to inhuman or degrading treatment or punishment. »

4 ARTICLE 8 of the Convention for the Protection of Human Rights and Fundamental Freedoms : « Right to respect for private and family life 1. Everyone has the right to respect for his private and family life, his home and his correspondence. 2. There shall be no interference by a public authority with the exercise of this right except such as is in accordance with the law and is necessary in a democratic society in the interests of national security, public safety or the economic well-being of the country, for the prevention of disorder or crime, for the protection of health or morals, or for the protection of the rights and freedoms of others."

وعليه قررت المحكمة، من أجل مصلحة الأطراف والسير السليم للإجراءات أمامها، إبلاغ حكومة روسيا بالامتناع عن شن هجمات عسكرية ضد المدنيين والأعيان المدنية ، بما في ذلك المباني السكنية ومركبات الطوارئ وغيرها من الأعيان المدنية المحمية بشكل خاص مثل المدارس و المستشفيات، مع التأكيد على الفور من سلامة المؤسسات الطبية والأفراد وعربات الطوارئ داخل المنطقة المعرضة للهجوم أو الحصار من قبل القوات الروسية¹.

- اتخذ مجلس أوروبا في أعقاب الهجوم الروسي المسلح على أوكرانيا في مارس 2022، بما في ذلك المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، سلسلة من القرارات:
- قرار مجلس أوروبا بتعليق حق الاتحاد الروسي في التمثيل في مجلس أوروبا وفقاً للمادة 8 من النظام الأساسي لمجلس أوروبا (25 فبراير 2022).
 - الرأي رقم 300 (2022) الصادر عن الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا والذي اعتبر أن الاتحاد الروسي لم يعد من الممكن أن يصبح عضواً في مجلس أوروبا (15 آذار / مارس 2022)
 - قرار مجلس أوروبا بشأن وقف عضوية الاتحاد الروسي في مجلس أوروبا (16 مارس 2022)²
 - قرار المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان بشأن تبعات وقف عضوية الاتحاد الروسي في مجلس أوروبا في ضوء المادة 58 من الاتفاقية الأوروبية (22 مارس 2022)، والذي أعلن فيه أن الاتحاد الروسي لم يعد طرفاً سامياً متعاقداً في الاتفاقية منذ 16 سبتمبر 2022، ورغم ذلك تظل المحكمة مختصة بالنظر

1 the European Court of Human Rights, "The European Court grants urgent interim measures in application concerning Russian military operations on Ukrainian territory", issued by the Registrar of the Court, ECHR 068 (2022), 01.03.2022, Available at : <https://www.acerislaw.com/wp-content/uploads/2022/03/ECHR-Press-Release.pdf>

2 Resolution of the Council of Europe CM/Res(2022)2 on the cessation of the membership of the Russian Federation to the Council of Europe, Adopted by the Committee of Ministers on 16 March 2022 at the 1428th meeting of the Ministers' Deputies) Available at : <https://rm.coe.int/0900001680a5da51>

في الطلبات الموجهة ضد الاتحاد الروسي فيما يتعلق بالأفعال أو الإغفالات التي يمكن أن تشكل انتهاكاً للاتفاقية شريطة أن تكون قد حدثت حتى 16 سبتمبر 2022، كما تم رفع تعليق النظر في جميع الطلبات المرفوعة ضد الاتحاد الروسي عملاً بقرار رئيس المحكمة الصادر في 16 مارس 2022 بأثر فوري، دون أن يخل هذا القرار بالنظر في أي مسألة قانونية تتعلق بالنتائج المترتبة على وقف عضوية الاتحاد الروسي في مجلس أوروبا، والتي قد تنشأ أثناء ممارسة المحكمة لاختصاصها بموجب الاتفاقية النظر في القضايا المعروضة عليها¹.

لم يكتف مجلس الاتحاد الأوروبي بما أصدره من قرارات بل واستند على المادتين (41) (42) من ميثاق الأمم المتحدة،² لتبني حزمة خامسة من العقوبات ضد روسيا في 8 أبريل 2022، في ضوء استمرار حرب العدوان الروسية على أوكرانيا وتقارير الفضائح التي ارتكبتها القوات المسلحة الروسية في عدد من البلدان الأوكرانية حسب ادعائه. حيث تضمنت الحزمة حظراً على الواردات من روسيا من الفحم وأنواع الوقود الأحفوري الصلبة الأخرى جميع السفن الروسية من الوصول إلى موانئ الاتحاد الأوروبي مشغلي النقل البري الروسي والبيلا روسي من دخول واردات

1 Resolution of the European Court of Human Rights on the consequences of the cessation of membership of the Russian Federation to the Council of Europe in light of Article 58 of the European Convention on Human Rights. Available at:

https://echr.coe.int/Documents/Resolution_ECHR_cessation_membership_Russia_CoE_ENG.pdf

2 المادة 41: "مجلس الأمن أن يقرر ما يجب اتخاذه من التدابير التي لا تتطلب استخدام القوات المسلحة لتنفيذ قراراته، وله أن يطلب إلى أعضاء "الأمم المتحدة" تطبيق هذه التدابير، ويجوز أن يكون من بينها وقف الصلات الاقتصادية والمواصلات الحديدية والبحرية والجوية والبريدية والبرقية واللاسلكية وغيرها من وسائل المواصلات وفقاً جزئياً أو كلياً وقطع العلاقات الدبلوماسية".

المادة 42: "إذا رأى مجلس الأمن أن التدابير المنصوص عليها في المادة 41 لا تفي بالغرض أو ثبت أنها لم تف به، جاز له أن يتخذ بطريق القوات الجوية والبحرية والبرية من الأعمال ما يلزم لحفظ السلم والأمن الدولي أو لإعادته إلى نصابه. ويجوز أن تتناول هذه الأعمال المظاهرات والحصر والعمليات الأخرى بطريق القوات الجوية أو البحرية أو البرية التابعة لأعضاء "الأمم المتحدة".

الاتحاد الأوروبي من روسيا من الخشب والاسمنت والمأكولات البحرية وصادرات الخمر إلى روسيا من الطائرات النفاثة ودائع الوقود والسلع الأخرى في محفظة العملات المشفرة¹.

من خلال هذه الأدوات القانونية، يسعى الاتحاد الأوروبي ظاهرياً إلى مساعدة أوكرانيا في تغطية احتياجاتها التمويلية الفورية، بدعم مالي مستقر ويمكن التنبؤ به،² حيث تسعى المساعدات لدعم أوكرانيا وضمان استقرار اقتصادها الكلي واستعادة البنية التحتية الحيوية التي دمرتها روسيا في حربها العدوانية، لاسيما البنية التحتية للطاقة وأنظمة المياه وشبكات النقل والطرق والجسور، لكن فعليا هي أدوات الغرب للانتقام من روسيا ولكن في أرض ميدان أوكرانية. وعليه يتضح جلياً استخدام القانون الدولي لحقوق الإنسان من أجل تحقيق الأهداف العسكرية الأوكرانية والتي حقق البعض منها.

المبحث الثاني: الوسائل القضائية للحرب بالقانون في النزاع الروسي أوكراني.

اعترفت روسيا باستقلال³ كل من "جمهورية دونيتسك الشعبية" و"جمهورية لوهانسك الشعبية" 21 فبراير 2022 وأبرمت مع الجمهوريتين اتفاقيات تعاون

1 Kudakwashe Z Mapako ,Op.Cit.P.25

Mapako, Kudakwashe, *Recourse to Use of Force or Threat Thereof, Justification of An Illegal War: A Tale of the Ukraine-Russia War* (June 9, 2022). Available at SSRN:

<https://ssrn.com/abstract=4132649> or <http://dx.doi.org/10.2139/ssrn.4132649>

2 Daily News, *Commission pays a further €1.5 billion in macro-financial assistance to Ukraine* 23 / 05 / 2023 Brussels, Available at :file:///C:/Users/Fateh/Downloads/Daily_News_23__05__2023.pdf

3 Signing of documents recognising Donetsk and Lugansk People's Republics February 21, 2022. The Kremlin, Moscow <http://en.kremlin.ru/events/president/news/page/69>

وصداقة¹. وبهذا منح المجلس الاتحادي للجمعية الفيدرالية للاتحاد الروسي فلاديمير بوتين إنذاراً باستخدام القوة العسكرية خارج البلاد.

ألقى الرئيس الروسي "فلاديمير بوتين" خطابه المؤرخ في 24 فيفري 2022 معلناً قيامه بعملية عسكرية خاصة، للحد من تغلغل التحالف الغربي مع أوكرانيا والذي تحركه الولايات المتحدة الأمريكية التي مازالت تحاول لليوم التمدد إلى روسيا.² وعليه استند الرئيس بوتين إلى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة في مادته 51³، من أجل القيام بعملية عسكرية خاصة بعد موافقة الاتحاد الروسي والتي تدرج ضمن الدفاع الشرعي ضد التهديدات التي تستهدف الوجود الروسي.

رفضت الحكومة الأوكرانية هذه العملية العسكرية الخاصة مؤكدة أن الإجراءات التي تتخذها القوات الروسية بعد غزو أوكرانيا في 24 فيفري 2022 هي انتهاكات صارخة لقواعد القانون الدولي لهذا ومنذ أولى العمليات العسكرية تم رفع العديد من القضايا أمام مختلف المحاكم التي تؤكد الجرائم الفضيعة التي يزعم ارتكابها من الاتحاد الروسي. فلم تترك أوكرانيا طريقاً قضائياً إلا وسلكتها حيث رفعت شكاوها أمام المحكمة الجنائية الدولية، محكمة العدل الدولية، المحكمة الدولية لقانون البحار وغيرها.

1PresidentsignedFederal Law On Ratifying the Treaty of Friendship, Cooperation and Mutual Assistance Between the RussianFederation and the LuganskPeople'sRepublic<http://en.kremlin.ru/acts/news/67834>

2Letterdated 24 February 2022 from the Permanent Representative of the RussianFederation to the United Nations addressed to the Secretary-General,United Nations S/2022/154 available in the site web: file:///C:/Users/Fateh/Downloads/S_2022_154-EN.pdf

3 المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة: ليس في هذا الميثاق ما يضعف أو ينتقص الحق الطبيعي للدول، فرادى أو جماعات، في الدفاع عن أنفسهم إذا اعتدت قوة مسلحة على أحد أعضاء "الأمم المتحدة" وذلك إلى أن يتخذ مجلس الأمن التدابير اللازمة لحفظ السلم والأمن الدولي، والتدابير التي اتخذها الأعضاء استعمالاً لحق الدفاع عن النفس تبلغ إلى المجلس فوراً، ولا تؤثر تلك التدابير بأي حال فيما للمجلس - بمقتضى سلطته ومسؤولياته المستمرة من أحكام هذا الميثاق - من الحق في أن يتخذ في أي وقت ما يرى ضرورة لاتخاذها من الأعمال لحفظ السلم والأمن الدولي أو إعادته إلى نصابه.

المطلب الأول: أمام محكمة العدل الدولية.

محكمة العدل الدولية هي الأداة القضائية الرئيسة للأمم المتحدة، حيث يعتبر جميع أعضاء هيئة الأمم المتحدة أطرافاً في النظام الأساسي بحكم عضويتهم في الهيئة، وعليه فتتعهد جميع أعضاء الهيئة بالنزول على حكم محكمة العدل الدولية في أي قضية يكونون أطرافاً فيها، غير أن اختصاص المحكمة ليس حصري، حيث يمكن أن يعهد أعضاء الأمم المتحدة بحل ما ينشأ بينهم من نزاع إلى محاكم أخرى بسبب اتفاقات قائمة من قبل أو مستقبلاً¹.

في 26 فيفري 2022، أودعت أوكرانيا في قلم المحكمة طلب لإقامة دعوى ضد الاتحاد الروسي بشأن "تفسير وتنفيذ اتفاقية عام 1948 لمنع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها"، ملتزمة منها إعلان أن "العملية العسكرية الخاصة" التي نفذها الاتحاد الروسي منذ 24 فيفري 2022 تستند على ادعاء كاذب بارتكاب إبادة جماعية وبالتالي لا تجد أي مبرر في اتفاقية الإبادة الجماعية. كما طلبت من المحكمة أن يقدم الاتحاد الروسي تأكيدات وضمائم بعدم التكرار فيما يتعلق بارتكاب أي عمل غير قانوني في أوكرانيا وضدها، بما في ذلك استخدام القوة، على أساس ادعاءه الكاذب بارتكاب إبادة جماعية، وعليه فيجب أن يقوم بالتعويض الكامل عن أي ضرر تسبب فيه نتيجة أي عمل يستند على ادعائه الكاذب بارتكاب إبادة جماعية".

لا تتمتع محكمة العدل الدولية بالولاية القضائية على جميع النزاعات بين أعضاء الأمم المتحدة مالم تخضع الدولة للاختصاص القضائي الإلزامي لمحكمة العدل الدولية، ورغم ذلك أخضعت أوكرانيا روسيا للاختصاص القضائي للمحكمة بشأن النزاعات بموجب اتفاقية الإبادة الجماعية².

1 المادة 95 من ميثاق هيئة الأمم المتحدة: "ليس في هذا الميثاق ما يمنع أعضاء "الأمم المتحدة" من أن يعهدوا بحل ما ينشأ بينهم من خلاف إلى محاكم أخرى بمقتضى اتفاقات قائمة من قبل أو يمكن أن تعقد بينهم في المستقبل"

2 تنص المادة التاسعة من اتفاقية الثلاثين اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها، أقرت وعرضت للتوقيع والتصديق أو للانضمام بقرار الجمعية العامة 260 ألف (د-3) المؤرخ في 9 ديسمبر 1948، دخلت حيز النفاذ: 12 كانون الثاني / يناير 1951، طبقاً للمادة الثالثة عشرة منع

حيث تنص المادة التاسعة من اتفاقية منع الإبادة الجماعية: "تعرض على محكمة العدل الدولية، بناءً على طلب أي من الأطراف المتنازعة، النزاعات التي تنشأ بين الأطراف المتعاقدة بشأن تفسير أو تطبيق أو تنفيذ هذه الاتفاقية¹.

لكن "موضوع النزاع لا يتعلق" بتفسير أو تطبيق أو تنفيذ "الاتفاقية. فكما ذكرت المحكمة، "... من أجل تحديد، ولو ظاهراً، ما إذا كان هناك نزاع بالمعنى الوارد في المادة التاسعة من اتفاقية الإبادة الجماعية، وعليه فلا يمكن للمحكمة أن تقتصر على الإشارة إلى أن أحد الأطراف يؤكد أن الاتفاقية تنطبق، بينما يرفض الآخر ذلك.

ولم تكثف أوكرانيا بفرض اختصاص المحكمة بل سعت أوكرانيا لربح الوقت من خلال طلب اتخاذ تدابير مؤقتة، بناءً على المواد 73² و 74 و 75³ التي تشير

الإبادة الجماعية: "تعرض على محكمة العدل الدولية، بناءً على طلب أي من الأطراف المتنازعة، النزاعات التي تنشأ بين الأطراف المتعاقدة بشأن تفسير أو تطبيق أو تنفيذ هذه الاتفاقية، بما في ذلك النزاعات المتصلة بمسؤولية دولة ما عن إبادة جماعية أو عن أي من الأفعال الأخرى المذكورة في المادة الثالثة اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها، أقرت وعرضت للتوقيع وللصدّق أو للانضمام بقرار الجمعية العامة 260 ألف (د-3) المؤرخ في 9 ديسمبر 1948، دخلت حيز التنفيذ: 12 كانون الثاني / يناير 1951، طبقاً للمادة الثالثة عشرة.

1 وبالرجوع إلى نص المادة الثالثة من الاتفاقية نجدتها توسع من مفهوم الإبادة الجماعية فلا تكثف بارتكاب الجريمة بتوفر كل أركانها وعناصرها وإنما تمتد إلى التآمر على ارتكاب الإبادة الجماعية، والتحريض المباشر والعلني على ارتكاب الإبادة الجماعية. والاشتراك في الإبادة الجماعية وحتى محاولة ارتكاب الإبادة الجماعية يدرج ضمن اختصاص محكمة العدل الدولية. وهو ما تمسكت به أوكرانيا.

2 Article 73 Rules of Court (1978) Adopted on 14 April 1978 and entered into force on 1 July 1978 amendment entered into force on 14 April 2005.

1. A written request for the indication of provisional measures may be made by a party at any time during the course of the proceedings in the case in connection with which the request is made.

2. The request shall specify the reasons therefor, the possible consequences if it is not granted, and the measures requested. A certified copy shall forthwith be transmitted by the Registrar to the other party.

3 Article 75 Rules of Court (1. The Court may at any time decide to examine proprio motu whether the circumstances of the case require the

إلى التدابير المؤقتة، وذلك حتى لا تستغرق القضية سنوات لحلها وإصدار أحكام وقرارات بشأنها، حيث تمكنها هذه الأخيرة من السرعة في حل النزاع والذي يجدول ضمن الأولويات في جدول أعمال المحكمة، فالتدابير التحفظية هي تلك التدابير المؤقتة هي ملزمة، تتخذ على وجه الإلزام وتهدف إلى الحفاظ على حقوق الأطراف أثناء النظر في القضية، ولهذا طلبت أوكرانيا من محكمة العدل الدولية أن تختص بنظر النزاع في إطار التدابير المؤقتة المتعلقة بتوقيف سير العملية العسكرية الروسية على الفور¹.

رغم عدم اختصاص المحكمة بالنظر في النزاع وعدم اختصاصها بوضع التدابير المؤقتة أمرت المحكمة روسيا بتعليق عملياتها العسكرية وضمان الوحدات العسكرية وغير النظامية لأعمالها لتعزيز العمليات العسكرية، كما وجهت المحكمة كلا الدولتين للإمتناع عن أي عمل من شأنه تفاقم النزاع أو تمديده.

وحتى بالرجوع إلى المادة التاسعة من اتفاقية منع الإبادة الجماعية فإن موضوعها متعلق بـ: تفسير أو تطبيق أو تنفيذ الاتفاقية، ولا يمكن تفسير الاتفاقية بمنأى عن موادها القانونية التي تنص على أن المقصود بتطبيق الاتفاقية إنفاذ أحكام الاتفاقية من خلال اتخاذ التدابير التشريعية من طرف الدول كل حسب دستوره من

indication of provisional measures which ought to be taken or complied with by any or all of the parties.

2. When a request for provisional measures has been made, the Court may indicate measures that are in whole or in part other than those requested, or that ought to be taken or complied with by the party which has itself made the request.

3. The rejection of a request for the indication of provisional measures shall not prevent the party which made it from making a fresh request in the same case based on new facts.

1 Stephen P. Mulligan and Committees of Congress, *The Role of International Tribunals in the Response to the Invasion of Ukraine*, Congressional Research, LSB10704 · VERSION 4 Updated October 21, 2022. P. 5. Available in the site web: <https://crsreports.congress.gov>

طرف الأطراف المتعاقدة المتعاهدة وبالأخص النص على عقوبات جنائية فعالة وناجعة تطبق على مرتكبي الإبادة الجماعية¹.

يتضح مما سبق أن تفسير المادة التاسعة لا يدرج ضمن المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة، كما لا يدرج ضمن الاعتراف بالدول ورغم ذلك قبلت المحكمة اختصاصها ضمن المادة التاسعة من الاتفاقية، وعليه يعتبر قبول المحكمة الاختصاص استناداً على المادة التاسعة من اتفاقية منع الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها يكفي ضمن التشويه الجوهرى لموضوع الاتفاقية والغرض منها.

كان حكم محكمة العدل الدولية بمنطق سياسي لا منطق قانوني، وبالفعل استند الرئيس الأمريكي إلى قرار محكمة العدل الدولية في تحذير الدول من التحالف مع روسيا لاسيما الصين وإلا فإنها ستقع في مخالفة أمر صادر عن محكمة العدل الدولية.

المطلب الثاني: أمام المحكمة الجنائية الدولية.

مارست المحكمة الجنائية الدولية اختصاصها ضمن مباشرة المدعي العام للتحقيق فيما يتعلق بالجرائم التي تدرج ضمن اختصاص المحكمة وفقاً للمادة 15، والمادة 13/ج بعد التخطيط المسبق بقبول دولة أوكرانيا الاختصاص. حيث تم استيفاء المتطلبات المحددة للمادة 12 (3) والتمثلة في:

- تقديم أوكرانيا إعلان إلى مسجل المحكمة الجنائية الدولية بقبول ممارسة اختصاص المحكمة الجنائية الدولية "فيما يتعلق بالجريمة المعنية".
- يجب أن تكون القضية التي بدأها المدعي العام بنفسه أو بدأها بناءً على طلب أحد الأطراف في نظام روما الأساسي.

في هذه القضية، قدمت أوكرانيا إعلاناً يوم 9 أبريل 2014 يقضي بقبول اختصاص المحكمة الجنائية الدولية للفترة من 21 نوفمبر 2013 إلى 22 فبراير 2014، وطلبت أيضاً أن تحقق المحكمة الجنائية الدولية في الجرائم المزعومة ضد الإنسانية المرتكبة على أراضيها خلال هذه الفترة الزمنية. وبناءً على هذا الإعلان

1 المادة الخامسة من اتفاقية منع الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها.

والإحالة، فتح المدعي العام تحقيقًا أوليًا. قدمت أوكرانيا إعلانًا ثانيًا في عام 2015،¹ لتمديد قبولها للاختصاص القضائي للمحكمة الجنائية الدولية من 25 فبراير 2014، إلى تاريخ غير محدد.²

أشار المدعي العام إلى أن الأدلة التي تم جمعها فيما يتعلق بنزاع 2014 بين روسيا وأوكرانيا أظهرت أن هناك "أساسًا معقولاً" للاعتقاد بأن جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية قد ارتكبت في أوكرانيا، ما أدى إلى توسيع التحقيق الأولي الجاري ليشمل الجرائم الجديدة المزعومة التي قد تحدث.³ وشرع المدعي العام في 2 مارس 2022 في فتح تحقيق في الوضع في أوكرانيا على أساس الإحالات الواردة.⁴ لتصدر الدائرة التمهيدية الثانية بالمحكمة الجنائية الدولية في 17 مارس 2023، مذكرات توقيف بحق شخصين في سياق الوضع في أوكرانيا هما السيد فلاديمير فلاديميروفيتش بوتين -رئيس الاتحاد الروسي- والسيدة ماريا أليكسييفنا لفوفا بيلوفا -مفوضة حقوق الطفل في مكتب رئيس الاتحاد الروسي-⁵

1 Ukraine's announcement in 2015 to accept the jurisdiction of the International Criminal Court

https://www.icc-cpi.int/sites/default/files/iccdocs/other/Ukraine_Art_12-3_declaration_08092015.pdf#search=ukraine

2 Ukraine's announcement in 2014 to accept the jurisdiction of the International Criminal Court

<https://www.icc-cpi.int/sites/default/files/declarationRecognitionJurisdiction09-04-2014.pdf>

3 The Office of the Prosecutor, Report on Preliminary Examination Activities, 14 December 2020,

<https://www.icc-cpi.int/sites/default/files/itemsDocuments/2020-PE/2020-pe-report-eng.pdf>

4 ICC, *Alleged crimes committed in the context of situation in Ukraine since 21 November 2013* Ukraine. , Available at : <https://www.icc-cpi.int/situations/ukraine>

5 زعمت الدائرة التمهيدية الثانية أن السيد فلاديمير فلاديميروفيتش بوتين، رئيس الاتحاد الروسي يعتبر مسؤول عن جريمة الحرب المتمثلة في الترحيل غير القانوني للسكان (الأطفال) والنقل غير القانوني للسكان (الأطفال) من المناطق المحتلة في أوكرانيا إلى روسيا. الاتحاد (بموجب المادتين 8 (2) (أ) و (7) و 8 (2) (ب) (8) من نظام روما الأساسي). يُزعم أن الجرائم قد ارتكبت في الأراضي المحتلة الأوكرانية على الأقل اعتبارًا من 24 فبراير 2022. هناك أسباب معقولة للاعتقاد

والواقع يؤكد أن الأطفال الذين تم إجلاؤهم من طرف روسيا نجوا فعلياً من مختلف أنواع الجرائم منها الاستغلال الجنسي في أوروبا، حيث أعربت المتحدثة باسم الخارجية الروسية ماريا زاخاروفا عن قلقها بشأن مصير الأطفال الأوكرانيين الذين تم إجلاؤهم إلى الدول الأوروبية، مؤكدة وجود عشرات القتلى من الأطفال، مئات الجرحى، والأيتام الذين نُقلوا إلى الخارج، وأطفال المواطنين الروس المحتجزين على أراضي أوكرانيا كرهائن، وتعرض على عائلاتهم شروط مختلفة لعودة أطفالهم¹.

تجدر الإشارة أن تكييف المدعي العام لعملية الإجلاء بأنها عملية نقل لم يعد تكييفاً صحيحاً بدليل أنه تم إعادة العديد من الأطفال إلى أوكرانيا ومن خلال صورهم يتضح أنهم كانوا تحت عناية خاصة²، بل وحتى مصطلح الإجلاء لم يعد

بأن السيد بوتن يتحمل المسؤولية الجنائية الفردية عن الجرائم المذكورة أعلاه، (1) لارتكابه الأفعال مباشرة، بالاشتراك مع آخرين و/أو من خلال الآخرين (المادة 25 (3) (أ) من نظام روما الأساسي)، و(2) لفشله في ممارسة سيطرته بشكل صحيح على مرؤوسيه المدنيين والعسكريين الذين ارتكبوا الأفعال، أو سمحوا بارتكابها، والذين كانوا تحت حكمه الفعلي. السلطة والمراقبة، وفقاً لمسؤولية الرئيس (المادة 28 (ب) من نظام روما الأساسي

كما زعمت أن السيدة ماريا ألكسييفنا لوفوفا، مفوضة حقوق الطفل في مكتب رئيس الاتحاد الروسي، مسؤولة عن جريمة الحرب المتمثلة في الترحيل غير القانوني للسكان (الأطفال) وعملية النقل غير القانوني للسكان. (الأطفال) من المناطق المحتلة في أوكرانيا إلى الاتحاد الروسي (بموجب المادتين 8 (2) (أ) و(7) و 8 (2) (ب) (8) من نظام روما الأساسي). يُزعم أن الجرائم قد ارتكبت في الأراضي المحتلة الأوكرانية على الأقل اعتباراً من 24 فبراير 2022. هناك أسباب معقولة للاعتقاد بأن السيدة Lvova-Belova تتحمل المسؤولية الجنائية الفردية عن الجرائم المذكورة أعلاه، لارتكابها الأفعال بشكل مباشر، بالاشتراك مع آخرين و/أو من خلال أخرى (المادة 25 (3) (أ) من نظام روما الأساسي. لمزيد من المعلومات انظر:

1 انظر الموقع <https://sputnikarabic.ae/20230326.html> - ICC, 'Situation in Ukraine: ICC judges issue arrest warrants against Vladimir Vladimirovich Putin and Maria Alekseyevna Lvova-Belova' (17 March 2023), Available at : <https://www.icc-cpi.int/news/situation-ukraine-icc-judges-issue-arrest-warrants-against-vladimir-vladimirovich-putin-and>

2 أكد رئيس منظمة Save Ukraine أنقذوا أوكرانيا، السيد ميكولا كوليبا أنه أُعيد أكثر من 200 طفلاً أوكرانياً إلى بلادهم بعدما قيل إنهم نقلوا إلى روسيا بطريقة وصفت بـ"غير الشرعية" من مناطق أوكرانية ضمتها موسكو، لمزيد من التفاصيل أنظر الموقع الرسمي للمنظمة: <https://saveukraineua.org/>

مقبولا لأن الأطفال الذين تم إجلاؤهم موجودون في أقاليم أعلنت ولاءها لروسيا ما يعني حق امتلاكهم الجنسية الروسية.

ما يؤكد تسييس المحكمة هو ترحيب الولايات المتحدة بإصدار المذكرة ضد بوتين، حيث أكد الرئيس جو بايدن إن مذكرة الاعتقال الصادرة عن الجناية الدولية بحق الرئيس الروسي مبررة "وإن بوتين ارتكب بوضوح جرائم حرب"، في الوقت الذي ترفض فيه الولايات المتحدة معاقبة حتى جنودها أمام المحكمة الجنائية الدولية من خلال اتفاقيات الحصانة الثنائية في الدول التي ارتكبت فيها مختلف الجرائم التي تدرج ضمن اختصاص المحكمة الجنائية الدولية.

خاتمة:

تعرف الحرب بالقانون على أنها استخدام للقانون يهدف إلى نزع الشرعية عن أفعال الخصم مع إضفاء الشرعية للدولة التي تشن هذه الحرب، كما تهدف لتحقيق مزايا في النشاط العسكري أو في أي مجال من مجالات العلاقات الاجتماعية، بل وقد تهدف إلى شل النشاط الاقتصادي والاستثماري للخصم. يثبت المقال أن تصرفات دولة أوكرانيا خلال النزاع المسلح بينها وبين روسيا استخدمت كل الوسائل القانونية والقضائية الدولية منها والداخلية لتثبت للمجتمع الدولي أن الاتحاد الروسي لم يعد عضوا محترما في المجتمع الدولي، وهو ما سعت لتأكيد من خلال مختلف القضايا التي رفعتها أمام القضاء الدولي لإدانة روسيا دولة ومسؤولين، وبالفعل اعتبر القضاء الدولي بمختلف محاكمه الدولية والإقليمية أن روسيا دولة معتدية انتهكت بوحشية أحكام القانون الدولي. لم تكن أوكرانيا لتصل لهذه الأحكام والقرارات الدولية لولا الدعم الغربي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية وحلف الناتو.

قائمة المصادر والمراجع:

- اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها، أقرت وعرضت للتوقيع والتصديق أو للانضمام بقرار الجمعية العامة 260 ألف (د-3) المؤرخ في 9 ديسمبر 1948، دخلت حيز النفاذ: 12 كانون الثاني/يناير 1951، طبقاً للمادة الثالثة عشرة.

1- Sources:

- **The Treaty:**

- *United Nations Charter.*
- *STATUTE OF THE INTERNATIONAL COURT OF JUSTICE.*
- *Ratifying the Treaty of Friendship, Cooperation and Mutual Assistance Between the Russian Federation and the Lugansk People's Republic , Available at :*
<http://en.kremlin.ru/acts/news/67834>
- *European Convention on Human Rights, Article 46 of the Convention for the Protection of Human Rights and Fundamental Freedoms, Rome, 04/11/1950.*

- **The Orders:**

- *The European Court of Human Rights Press Release 073, « Decision of the Court on Requests for Interim Measures in Individual Applications Concerning Russian Military Operations on Ukrainian Territory », The European Court of Human Rights, Apr. 3, 2022.*
- *The European Court of Human Rights, « The European Court grants urgent interim measures in application concerning Russian military operations on Ukrainian territory », issued by the Registrar of the The European Court of Human Rights, ECHR 068 (2022), 01.03.2022, Available at : <https://www.acerislaw.com/wp-content/uploads/2022/03/ECHR-Press-Release.pdf>*
- *Resolution of the Council of Europe CM/Res(2022)2 on the cessation of the membership of the Russian Federation to the Council of Europe, Adopted by the Committee of Ministers on 16*

March 2022 at the 1428ter meeting of the Ministers' Deputies)
Available at : <https://rm.coe.int/0900001680a5da51>

- Resolution of the European Court of Human Rights on the consequences of the cessation of membership of the Russian Federation to the Council of Europe in light of Article 58 of the European Convention on Human Rights, Available at : https://echr.coe.int/Documents/Resolution_ECHR_cessation_membership_Russia_CoE_ENG.pdf

• **Documents:**

- INTERNATIONAL COURT OF JUSTICE, Rules of Court (1978) Adopted on 14 April 1978 and entered into force on 1 July 1978 amendment entered into force on 14 April 2005.
- International Criminal Court, « Alleged crimes committed in the context of situation in Ukraine since 21 November 2013 Ukraine », Available at : <https://www.icc-cpi.int/situations/ukraine>
- Ukraine's announcement in 2014 to accept the jurisdiction of the International Criminal Court. Available at : [https://www.icc-cpi.int/sites/default/files/declaration Recognition Jurisdiction 09-04-2014.pdf](https://www.icc-cpi.int/sites/default/files/declaration%20Recognition%20Jurisdiction%2009-04-2014.pdf)
- Ukraine's announcement in 2015 to accept the jurisdiction of the International Criminal Court. Available at : https://www.icc-cpi.int/sites/default/files/iccdocs/other/Ukraine_Art_12-3_declaration_08092015.pdf#search=ukraine
- Note verbale of the Embassy of the Russian Federation in the Federal Republic of Germany N°1733 , Berlin , 30 April,2019, Available

- at :https://www.itlos.org/fileadmin/itlos/documents/cases/26/C26_Note_Verbale_Russian_Federation_20190430.pdf
- Memorandum of the Russian Federation N°1825, Berlin, 7 May 2019, Available at :
https://www.itlos.org/fileadmin/itlos/documents/cases/26/C26_RF_NV_Memo_070519.pdf
 - Report of the Russian Federation of 25 June 2019, Available at :https://www.itlos.org/fileadmin/itlos/documents/cases/26/C26_Report_Russian_Federation.pdf
 - Report of Ukraine of 25 June 2019, Available at :
https://www.itlos.org/fileadmin/itlos/documents/cases/26/C-26-UA_Report_on_Compliance.pdf
 - The Kremlin, « Signing of documents recognising Donetsk and Lugansk People's Republics », February 21, 2022, Moscow, Available at : <http://en.kremlin.ru/events/president/news/page/69>
 - Letter dated 24 February 2022 from the Permanent Representative of the Russian Federation to the United Nations addressed to the Secretary-General, United Nations S/2022/154 available in the site web:
file:///C:/Users/Fateh/Downloads/S_2022_154-EN.pdf
 - The Office of the Prosecutor, « Report on Preliminary Examination Activities 2020 », **International Criminal Court**, 14 December 2020, Available at : https://www.icc-cpi.int/sites/default/files/items_Documents/2020-PE/2020-pe-report-eng.pdf
 - International Criminal Court, « Situation referred to the ICC by 43 States Parties: ICC investigations opened », March - April 2022, Available at : <https://www.icc-cpi.int/situations/ukraine>

- *International Criminal Court, « Situation in Ukraine: ICC judges issue arrest warrants against Vladimir Vladimirovich Putin and Maria Alekseyevna Lvova-Belova », 17 March 2023, Available at : <https://www.icc-cpi.int/news/situation-ukraine-icc-judges-issue-arrest-warrants-against-vladimir-vladimirovich-putin-and>*
- *The European Court of Human Rights, « Interim measures », **press unit**, February 2023, Available at : https://www.echr.coe.int/Documents/FS_Interim_measures_ENG.pdf*

2- References

- *Eric Chang, Lawfare in Ukraine: Weaponizing International Investment Law and the Law of Armed Conflict Against Russia's Invasion, Institute for National Strategic Studies, Strategic Perspectives, No. 39 ,National Defense University Press, Washington, August 2022.*
- *Goldenziel, Jill I., Law as a Battlefield: The U.S., China, and Global Escalation of Lawfare (January 25, 2020). 106 Cornell Law Review 1085, Available at : SSRN: <https://ssrn.com/abstract=3525442> or <http://dx.doi.org/10.2139/ssrn.3525442>*
- *Jill I. Goldenziel, "An Alternative to Zombieing: Lawfare Between Russian and Ukraine and the Future of International Law", CORNELL LAW REVIEW ONLINE, Volume 108.*
- *Kudakwashe Mapako, « Recourse to Use of Force or Threat Thereof, Justification of An Illegal War: A Tale of the Ukraine-Russia War », **African Centre for Science and International Security; Canadian Institute for International Law Expertise***

- (CIFILE) , Posted: 15 Jun 2022, available at :https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=4132649
- Mark Voyager, *Waging lawfare Russia's Weaponization of International, Domestic Law Baltic Defence Colleg*, P.33. available in the site web: https://www.marshallcenter.org/sites/default/files/files/2020-09/pC_V10N1_en_Voyger.pdf
 - Mapako Kudakwashe, « Recourse to Use of Force or Threat Thereof, Justification of An Illegal War: A Tale of the Ukraine-Russia War », June 9, 2022, Available at : SSRN: <https://ssrn.com/abstract=4132649> or <http://dx.doi.org/10.2139/ssrn.4132649>
 - Nilüfer Oral, « Ukraine v. The Russian Federation: Navigating Conflict over Sovereignty under UNCLOS », **International Law Studies**, Volume 97, 2021.
 - Russian Federation - Ukraine BIT (1998) available at <https://investmentpolicy.unctad.org/international-investment-agreements/treaties/bit/2859/russian-federation---ukraine-bit-1998->
 - Sun Tzu, *The art of war* , Allandale Online Publishing, England, 2000.P.8, Available in the Websites: https://sites.ualberta.ca/~enoch/Readings/The_Art_Of_War.pdf
 - Stephen P. Mulligan and Committees of Congress, « The Role of International Tribunals in the Response to the Invasion of Ukraine », Congressional Research, LSB10704, VERSION 4, October 21, 2022, P. 5. Available in the Websites: <https://crsreports.congress.gov>.

3- Websites:

- <https://sputnikarabic.ae/20230326.html>
- <https://saveukraineua.org/>
- <https://investmentpolicy.unctad.org/international-investment-agreement>
- <https://lawfare.gov.ua>

